S/PV.7853

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٥٣**

الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٤/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أنغولا	السيد مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1646299 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/1100، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته السنغال وجمهورية فنزويلا البوليفارية وماليزيا ونيوزيلندا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة رغم قصر المهلة المتاحة. لقد دعت ماليزيا، بالاشتراك مع السنغال وفنزويلا ونيوزيلندا بصفتهم مقدمي مشروع القرار S/2016/1100، بشأن مسألة المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، إلى عقد هذه الجلسة لطرح المشروع للتصويت عليه. وبوصفنا ممثلين لمجموعات إقليمية مختلفة في الأمم المتحدة – مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – فإننا تربطنا أهداف متماثلة وإحساس بالمسؤولية عن اتخاذ إجراءات فعالة بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ولا سيما في ما يتعلق بمسألة المستوطنات.

وفي العديد من جلسات المجلس بشأن فلسطين وخلال الاجتماع الذي عقد بصيغة آريا بشأن المستوطنات في تشرين الأول/أكتوبر، استمعنا إلى نداءات متكررة من أعضاء المجلس ومن الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلي المجتمع المدني ومن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، تطالب المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الأنشطة الاستيطانية وعكس الاتجاهات السلبية التي تهدد إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وجاءت أحدث محاولة غير مسبوقة من جانب البرلمان الإسرائيلي لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية المقامة على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة لتضيف مزيدا من الإلحاح إلى ضرورة قيام المجلس بإرسال إشارة واضحة بشأن مسألة المستوطنات.

وتشيد ماليزيا بالجهود التي بذلتها مصر وجامعة الدول العربية للانخراط في مشاورات مع أعضاء المجلس خلال الشهرين الماضيين بشأن هذه المسألة. ونحن نؤيد جهودهما تأييدا تاما ونتشاطر هدفهما المتمثل في حث المجلس على اتخاذ إجراء. كما إننا لاحظنا نشوء توافق في الآراء بين أعضاء المجلس بشأن مسألة المستوطنات. وبالتالي، فإننا نعتقد أن ثمة ضرورة ملحة لأن يغتنم المجلس الفرصة من أجل اتخاذ إجراء فعال من دون مزيد من التأخير.

ويدعو مشروع القرار المطروح للتصويت اليوم (S/2016/1100) إلى وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وإلى اتخاذ خطوات إيجابية لعكس الاتجاهات السلبية على

أرض الواقع التي تهدد حل الدولتين. كما إنه يدعو إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الأعمال الإرهابية، ويدعو إلى تحقيق المساءلة. ويحث النص كذلك جميع الأطراف على تكثيف جهودها الرامية إلى إحلال السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط وإلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بتنفيذ مشروع القرار، يطلب النص إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس كل ثلاثة أشهر.

إننا ندرك أنه قد تكون لدى بعض أعضاء المجلس شواغل مشروعة بشأن قصر الفترة الزمنية التي جرى خلالها تعميم مشروع القرار رسميا وكتابته بالحبر الأزرق وتقديمه للاعتماد. ونحن أيضا كنا سنفضل عملية أكثر شفافية وشمولا للجميع لو كانت الظروف عادية ومثالية. ومع ذلك، فإننا ندرك أن هذه الحالة ليست عادية بأي حال من الأحوال، وأن علينا أن نخطو بحذر نظرا لحساسية هذه المسألة.

فالظروف الاستثنائية تتطلب اتخاذ إجراءات جريئة وتدابير استثنائية. وهدفنا، في نهاية المطاف، هو سد الفجوة بين مواقف أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. لقد كانت آخر مرة يتخذ فيها المجلس قرارا بشأن المستوطنات منذ أكثر من ٣٦ عاما. ومنذ ذلك الحين، تدهورت الحالة على أرض الواقع إلى الحد الذي أصبحت فيه آفاق حل الدولتين في حد ذاتها موضع شك. وما من شك في أن هذا الأمر يندرج في إطار مسؤولية مجلس الأمن، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن صون السلام والأمن الدوليين.

وبالتالي، فإننا نناشد جميع أعضاء المجلس عدم تضييع فرصة السلام هذه وممارسة التزاماتنا القانونية والسياسية والأخلاقية بالتصويت مؤيدين لمشروع القرار، الذي يستند إلى قرارات المجلس السابقة وإلى قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. لقد حان الآن وقت العمل من أجل إثبات التزامنا الطويل الأمد وتعزيز حقيقة أن حل الدولتين ليس مجرد شعار فارغ.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): لم تخف نيوزيلندا ما تشعر به من إحباط إزاء مرور ما يقرب من ثماني سنوات على اتخاذ مجلس الأمن لقرار بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد عملت نيوزيلندا بجد على مدى السنتين الماضيتين في محاولة للدفع بقرار بشأن هذه المسألة، التي نعتبرها إحدى أكثر المسائل إلحاحا في جدول أعمال المجلس، والتي لم تُعالج.

وطرحت نيوزيلندا أفكارها الخاصة بإعداد مشروع أشمل من ذاك المعروض علينا اليوم (S/2016/1100)، ونحن ممتنون لاستعداد أعضاء المجلس الآخرين للانخراط معنا بشأن النص. غير أنه اتضح لنا أن ثمة اتجاها عاما في المجلس يفضل التركيز على مسألة المستوطنات الأكثر إلحاحا والتي، كما قال زميلي ممثل ماليزيا، تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وقد تلقينا هذه الرسالة بوضوح تام في التقرير الأخير للمجموعة الرباعية وفي التقارير المنتظمة للأمين العام.

ولهذه الأسباب، أيدنا النص الذي عُمم يوم الأربعاء وانضممنا إلى المجموعة الداعية إلى التصويت على هذا النص اليوم، وذلك لضمان أن تكون هناك فرصة للمجلس للنظر فيه.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للتصويت على مشروع القرار (S/2016/1100) الذي قد يكون إسهاما تاريخيا في تحقيق السلام. وقد قرر بلدنا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى جانب السنغال وماليزيا ونيوزيلندا، المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، لا سيما بشأن مسألة المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، والمطالبة بالتصويت عليه.

ويلبي قرار تقديم مشروع القرار هذا إلى المجلس الحاجة الملحة والماسة لأن تعبر هذه الهيئة عن رأيها بشأن الحالة المقلقة في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة لاستمرار التوسيع غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية، والتي تمثل اليوم أخطر تهديد لإمكانية التوصل إلى حل سياسي متمثلا في حل الدولتين.

وعندما قدمنا هذا المقترح، كنا مدفوعين بالالتزام الراسخ بعكس هذا الاتجاه الخطير من أجل حماية مصالح الشعب الفلسطيني واستمرارية دولتهم وتنشيط عملية السلام، التي تعاني من الجمود منذ أكثر من ٢٠ عاما. وقد حان الوقت لأن يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقه بشأن نشأة هذا النزاع واستمراره.

وأعتقد أن مشروع القرار نص متوازن يؤكد من جديد حق كلا البلدين في التعايش بسلام داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ الدولية الآمنة، عملا بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وقواعد القانون الدولي، ومع أخذ فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر A/ES-10/273) في الاعتبار.

في الوقت نفسه، يتناول هذا الاقتراح بصورة موضوعية مشكلة المستوطنات وآثارها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، ويدين العنف ضد السكان المدنيين، بغض النظر عن هوية الجناة وبغض النظر عن دوافعهم.

وتشيد فنزويلا بالجهود التي بذلها المجلس لعقد هذه الجلسة، لا سيما من جانب البلدان التي دعت إلى عقد مناقشة مفتوحة شفافة وصريحة في هذه الهيئة وإلى اتخاذ المجلس إجراء لتنشيط عملية السلام، وكذلك البلدان التي قدمت مبادرات ترمي إلى كسر حالة الجمود.

وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها مصر والدعم المقدم من الجامعة العربية لتحقيق تقدم فعلي في التعامل مع القضية الفلسطينية. كما نود أن نشكر الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن ونشيد بها على استعدادها المستمر لتيسير عقد هذه الجلسة، ونشكر نيوزيلندا لأنها كانت القوة الدافعة التي مكنت من تقديم مشروع القرار هذا قبل نهاية العام.

وتمثل البلدان التي قدمت المقترح مناطق مختلفة من العالم. وكان مما أثلج صدورنا توافق الآراء الناشئ بشأن مسألة المستوطنات. إن جميع البلدان الأعضاء تُسلم بأن المستوطنات غير الشرعية تشكل عقبة أمام عملية السلام وتمثل تهديدا لحل الدولتين. وتجيء إجراءاتنا كذلك استجابة للنداءات الكثيرة من أعضاء المجلس والأمين العام نفسه والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمجموعة الرباعية وغيرها من الدول الأعضاء والجهات البارزة صاحبة المصلحة، في إطار تجاوز العقبات التي تواجه عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل.

إننا على أعتاب قرار تاريخي، يمكن أن يمثل البداية لمرحلة جديدة في عملية السلام بعد قرابة أربعة عقود من المحاولات الفاشلة. ولهذا السبب، يجب على المجلس، بوصفه ممثل المجتمع الدولي وضامن السلام والأمن الدوليين، أن يتصرف بروح من الوحدة ويوافق على النص المقدم اليوم.

إن أنظار العالم اليوم تتجه إلى مجلس الأمن. وهو يضع آماله في أن يعمل أعضاؤه من أجل السلام، مدركين أن التاريخ سيحكم على أعمالنا بامتنان إذا تمكنا من الإسهام، ولو بشكل محدود، في استئناف العملية السياسية. إننا نفتح الطريق لأجيال جديدة من الإسرائيليين والفلسطينيين لأن تكون لديهم فرصة لبناء عالم يسوده السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجرِيَ تصويتٌ برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، والسنغال، والصين، وفرنسا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وماليزيا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، واليابان.

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الولايات المتحدة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أبو العطا (مصر): منذ بداية الصراع العربي – الإسرائيلي في عام ١٩٤٨، سيدي الرئيس، وعدم تلبية حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة يمارس فيها حقه الطبيعي في الحياة الكريمة والحرة – رغم الصمت الدولي الواضح وصدور العشرات من القرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، من دون إنفاذها – اضطلعت مصر وما زالت، بمسؤوليات جسام وجابهت تحديات كبرى وخاضت حروبا عسكرية ومعارك دبلوماسية على كافة الصعد للدفاع عن الحق الفلسطيني والدفع قدما نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط.

إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الخاص بالاستيطان الإسرائيلي الذي اتخذه المجلس اليوم، يعبر بلا شك عن واقع أليم ناتج عن سياسة الاستيطان غير القانونية، وناجم أيضا عن سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية بما يتعارض مع مبدأ راسخ أقره المجتمع الدولي – هو عدم جواز ضم أراض بالقوة المسلحة. إلا أن عملية السلام بتعقيداتها وتفاصيلها، تقتضي منا جميعا التحلي بالحكمة والواقعية السياسية لمعالجة قضاياها من دون مزايدات من أي طرف على النحو الذي شهدته مداولاتنا في المجلس بشأن مشروع القرار،

وخاصة قضية الاستيطان، التي ترتبط بشكل مباشر بأحد أهم مكونات قضايا الحل النهائي وهي قضية الحدود. إن الظروف التي ارتبطت بالتشاور حول مشروع القرار وتوقيت التصويت خلال الساعات الأخيرة، عكست أنها قد تحد من حركة أطراف دولية ترغب في الانخراط بشكل مباشر لحل القضية الفلسطينية بشكل كامل ونهائي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأهمها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرار ٤٤٦ (١٩٧٩). إن العمل على إتاحة الفرصة لتحركات دولية مقبلة، لا يعني بأي حال من الأحوال التخلي أو التراجع عن ثوابت ومحددات السياسة الخاصة بالقضية الفلسطينية، بما فيها قضية الاستيطان، كون أن تلك الثوابت منصوص عليها في قرارات دولية سابقة صادرة عن مجلس الأمن، فضلا عن مواقف الأطراف الدولية المنخرطة بشكل مباشر في القضية الفلسطينية.

لقد وجدت مصر نفسها اليوم مضطرة لسحب مشروع القرار الذي قدمته من الناحية الإجرائية على خلفية المزايدات التي تعرضت لها منذ طرح المشروع بالحبر الأزرق، التي وصلت إلى حد ما يشبه الإنذار من جانب بعض أعضاء المجلس. وهو أمر غير مقبول شكلا وموضوعا بالنظر للمواقف المصرية الثابتة التي لا يمكن التشكيك فيها إزاء الحقوق الفلسطينية المشروعة، علما بأن تلك المزايدات جرت أثناء قيام مصر بمشاورات سياسية مكثفة على مدار الساعة منذ طرح مشروع القرار وعلى كافة المستويات السياسية مع الأطراف المعنية،

ضمانا للحفاظ على الحقوق الفلسطينية المشروعة من خلال تسوية دائمة وعادلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ورغم كل ما تقدم، صوتت مصر لصالح القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي صوت عليه منذ دقائق، انطلاقا من مواقفها المبدئية والراسخة التي لا تقبل أن يشكك فيها وليست محل مزايدات أو مساومات من أي طرف. فمصر هي أول من حمل السلاح دفاعا عن الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة. وأول من دشن السلام مع إسرائيل إيمانا منها بجدوى السلام بدلا من الصراع المسلح. وكانت وما زالت أشد المؤمنين بإمكانية تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط على أساس مبدأ حل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام، اللذين أقرتهما قرارات الشرعية الدولية كافة.

السيدة باور (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): لأبدأ باقتباس:

> ”لن تؤيد الولايات المتحدة استخدام أي أراض إضافية لغرض إنشاء مستوطنات خلال الفترة الانتقالية. وحقا، يمكن أن يعمل الاعتماد الفوري لتجميد المستوطنات من جانب إسرائيل، أكثر من أي عمل آخر، على خلق الثقة اللازمة لمشاركة أوسع في هذه المحادثات. ولا يشكل المزيد من النشاط الاستيطاني ضرورة بأي شكل من الأشكال لأمن إسرائيل، ولا يؤدي إلا إلى تقليل ثقة العرب في إمكانية التوصل إلى نتيجة نهائية حرة ومتفاوض عليها على نحو عادل.“

هذا ما قاله الرئيس رونالد ريغان في عام ١٩٨٢. كان يتكلم عن مقترح جديد كان بصدد إطلاقه لإنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وعلى الرغم من أن اقتراح الرئيس لم يتحقق، بالطبع، في نهاية المطاف، فإن كلماته لا تزال مشرقة، على الأقل، من ناحيتين.

أولا، لأنها تؤكد التزام الولايات المتحدة العميق والطويل الأمد بتحقيق سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فقد كانت تلك سياسة كل الإدارات الجمهورية والديمقراطية، منذ ما قبل الرئيس ريغان إلى يومنا هذا. وثانيا، لأن كلمات الرئيس ريغان تؤكد موقف الولايات المتحدة الثابت المتمثل في أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ يقوض أمن إسرائيل، ويؤذي جدوى نتائج حل الدولتين عن طريق التفاوض ويقوض آفاق السلام والاستقرار في المنطقة.

لقد جدد مجلس الأمن اليوم تأكيد إجماعه الثابت على أن لا شرعية قانونية للمستوطنات. وقد ظلت الولايات المتحدة تبعث بالرسالة التي مؤداها أنه يجب أن تتوقف المستوطنات سرا وعلانية، لنحو خمسة عقود من خلال إدارات الرؤساء ليندون ب جونسون وريتشارد نيكسون وجيرالد فورد وجيمي كارتر ورونالد ريغان وجورج و بوش وبيل كلينتون، وجورج و بوش وحاليا باراك أوباما. وحقا، فإن الرئيس الوحيد، منذ عام ١٩٦٧، الذي لم يمرر قرارا يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني خلال فترة ولايته هو باراك أوباما. ولذا، فإن تصويتنا اليوم، يتماشى تماما مع ما اختطه الرؤساء الأمريكان من الحزبين تاريخيا في التعامل مع هذه المسألة ومع دور هذه الهيئة على حد سواء.

وبالنظر إلى اتساق هذا الموقف عبر إدارات الولايات المتحدة، قد يعتقد المرء أن سماح الولايات المتحدة بتمرير قرار بالعناصر الواردة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، سيكون تصويتا روتينيا، مجددة بذلك تأكيد موقفها الثابت بشأن المستوطنات وإدانة العنف والتحريض ودعوة الطرفين للبدء في اتخاذ خطوات بناءة لعكس مسار الاتجاهات الراهنة في الميدان.

هذه عناصر معروفة وواضحة المعالم لسياسة الولايات المتحدة.

ولكن هذا التصويت في الواقع لم يكن بسيطا بالنسبة لنا بسبب المكان الذي أجري فيه – الأمم المتحدة. ذلك أن الحقيقة ببساطة هي أن إسرائيل طيلة فترة عضويتها في هذه المؤسسة، عُوملت معاملة مختلفة عن الدول الأخرى في الأمم المتحدة. ولم يكن الأمر كذلك في العقود الماضية فحسب، مثلما وقع بشأن القرار الشائن الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٧٥ بدعم أغلبية الدول الأعضاء، والذي أكد رسميا بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، ولكن أيضا في ٢٠١٦، هذا العام. ويكفي النظر في القرارات ال ١٨ ضد إسرائيل التي اعتمدت خلال الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر أو القرارات الـ ١٢ المتعلقة بإسرائيل بصورة محددة التي اعتمدت هذا العام في مجلس حقوق الإنسان – وهي أكثر من القرارات التي ركزت على سورية وكوريا الشمالية وإيران وجنوب السودان معا – لنرى أن إسرائيل ظلت في عام ٢٠١٦ تُعامل معاملة مختلفة عن الدول الأعضاء الأخرى.

وقد عملت إدارة أوباما، على غرار إدارات الولايات المتحدة السابقة، بلا كلل على الكفاح من أجل حق إسرائيل في أن تعامل ببساطة مثل أي بلد آخر – بما يشمل الدفاع عن إسرائيل لكي تنال أخيرا العضوية في هيئة من هيئات الأمم المتحدة الإقليمية، وهو ما لم تُحرم منه أي دولة عضو أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ والكفاح لضمان عدم حرمان المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية من الاعتماد في الأمم المتحدة، لمجرد أنها إسرائيلية؛ والحصول أخيرا على الإعتراف بيوم الغفران بوصفه عطلة من عطل الأمم المتحدة؛ والضغط على المجلس للكف عن صمته الذي لا يمكن الدفاع عنه في الرد على الهجمات الإرهابية التي يتعرض لها الإسرائيليون. وكما قالت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا، فإن هذه المعاملة غير المتكافئة لا تضر بإسرائيل فحسب، بل تقوض شرعية الأمم المتحدة نفسها. والممارسة المتمثلة في معاملة إسرائيل على نحو مختلف الأمم المتحدة تكتسي أهمية فيما يتعلق بعملية تصويت كهذه، ذلك أنه حتى إذا كان المرء يعتقد أن قرار اليوم له ما يبرره، بل تحتمه الأحداث في الميدان، فلا يمكنه أن يفصل التصويت تماما عن المكان الذي يجري فيه.

ويجب على الدول الأعضاء التي تقول إنها تؤيد حل الدولتين أن تتساءل وتطرح بعض الأسئلة الصعبة. وبالنسبة لتلك الدول التي تسارع إلى تشجيع القرارات المدينة لإسرائيل ولكنها ترفض الاعتراف عندما يكون الإسرائيليون الأبرياء ضحايا للإرهاب، ما هي الخطوات التي سوف تتخذها لوقف معاملة إسرائيل بشكل مختلف؟ وبالنسبة لتلك الدول التي تدين بحماس إغلاق المعابر في غزة لأنها تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية ولكنها لا تقول أي شيء عن تحويل مسار الموارد من مساعدة سكان غزة إلى حفر الأنفاق داخل الأرض الإسرائيلية، حتى يتسنى للإرهابيين الهجوم على الإسرائيليين في منازلهم، ماذا ستفعل لإنهاء المعايير المزدوجة التي تقوض شرعية هذه المؤسسة؟

كما ينبغي للدول الأعضاء أن تتساءل عن المعايير المزدوجة عندما يتعلق الأمر بقيام المجلس باتخاذ إجراء. ففي هذا الصباح تحديدا، اجتمعنا كمجلس ولم نستطع حشد الإرادة لاتخاذ إجراء بغية وقف تدفق الأسلحة إلى القتلة في جنوب السودان الذين يرتكبون الفظائع الجماعية التي قالت الأمم المتحدة إنها قد تؤدي إلى إبادة جماعية. إننا لم نتمكن عل الاتفاق حتى على وقف تدفق الأسلحة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، لم يتمكن المجلس من حشد الإرادة لاعتماد قرار من أبسط القرارات، يدعو إلى وقف لمدة سبعة أيام للقصف الوحشي للمدنيين الأبرياء والمستشفيات والمدارس في حلب، ولكن عندما عُرض قرار بشأن إسرائيل على المجلس، استجمع الأعضاء فجأة الإرادة لاتخاذ إجراء.

ولأن هذا المحفل ما زال في كثير من الأحيان متحيزا ضد إسرائيل، ولأن هناك مسائل هامة لم تعالج معالجة كافية في القرار، ولأن الولايات المتحدة لا تتفق مع كل كلمة في هذا النص، فإن الولايات المتحدة لم تصوت مؤيدة للقرار. ولكن لأن القرار يجسد الحقائق على أرض الواقع، وهو يتسق مع سياسة الولايات المتحدة المتبعة من جانب الإدارات الجمهورية والديمقراطية طوال تاريخ دولة إسرائيل، فإن الولايات المتحدة لم تستخدم حق النقض ضده.

وما فتئت الولايات المتحدة تقول أنها ستعرقل أي قرار تعتقد أنه سيقوض أمن إسرائيل أو يسعى إلى فرض تسوية للنزاع. ولم نكن لندع القرار يصدر لو لم يعالج الإجراءات السلبية من جانب الفلسطينيين، مثل الإرهاب والتحريض على العنف، التي قمنا مرارا وتكرارا بإدانتها وإثارتها مع القيادة الفلسطينية – والتي بطبيعة الحال يجب إيقافها.

وبخلاف البعض في مجلس الأمن، فإننا لا نعتقد أن الأطراف الخارجية يمكن أن تفرض حلا لم يتم التفاوض بشأنه بين الطرفين، كما لا يمكننا أن نعترف على نحو انفرادي بدولة فلسطينية في المستقبل. ولكنه التزامنا بأمن إسرائيل على وجه التحديد هو الذي يجعل الولايات المتحدة تؤمن بأنه لا يمكننا أن نقف في طريق القرار ونحن نسعى إلى الحفاظ على فرصة لتحقيق هدفنا القائم منذ وقت طويل —وهو وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. واسمحوا لي أن أشرح بإيجاز السبب.

إن مشكلة المستوطنات استفحلت بشكل كبير للغاية بحيث أنها الآن تعرض للخطر قابلية حل الدولتين للتطبيق في حد ذاته. فعدد المستوطنين في نحو ١٥٠ من المستوطنات الإسرائيلية المأذون بها شرق خطوط عام ١٩٦٧ قد ازداد بصورة كبيرة. ومنذ التوقيع على اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣— التي أطلقت الجهود التي جعلت السلام الشامل والدائم ممكنا – ازداد عدد المستوطنين بنسبة ٣٥٥ ٠٠٠. ومجموع عدد السكان المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية يتجاوز الآن ٥٩٠ ٠٠٠. ويعيش نحو ٩٠ ٠٠٠ من المستوطنين شرق الحاجز العازل الذي أنشأته إسرائيل نفسها. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٦ فقط – عندما أصدرت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط تقريرا يسلط الضوء على القلق الدولي إزاء عملية منهجية للاستيلاء على الأراضي والتوسعات الاستيطانية وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية – مضت إسرائيل قدما في خطط لبناء أكثر من ٢ ٦٠٠ وحدة استيطانية جديدة. ولكن بدلا من تفكيك تلك البؤر الاستيطانية وغيرها، التي تعتبر غير مشروعة حتى بموجب القانون الإسرائيلي، هناك الآن قانون جديد في الكنيست الإسرائيلي من شأنه أن يضفي الشرعية على معظم البؤر الاستيطانية – وهو أحد العوامل التي دفع بمقدمي القرار إلى عرضه على المجلس.

وقد وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي مؤخرا حكومته بأنها ”أكثر التزاما بالمستوطنات من أي حكومة أخرى في تاريخ إسرائيل“، وأعلن أحد شركائه الرئيسيين في الائتلاف مؤخرا أن ”عصر حل الدولتين قد انتهى“. وفي الوقت ذاته، قال رئيس الوزراء أنه لا يزال ملتزما بالسعي إلى حل الدولتين. ولكن لا يمكن التوفيق بين البيانين. فلا يمكن للمرء أن يؤيد في نفس الوقت توسيع المستوطنات الإسرائيلية وحل الدولتين القابل للتطبيق الذي سينهي الصراع. وعلى المرء أن يختار بين المستوطنات والانفصال.

وفي عام ٢٠١١، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار ركز حصرا على المستوطنات، كما لو كانت المستوطنات العامل الوحيد الذي يضر بآفاق حل الدولتين. وقد تغيرت الظروف بصورة كبيرة. فمنذ عام ٢٠١١، تسارع نمو المستوطنات. ومنذ عام ٢٠١١، فشلت العديد من جهود السعي إلى تحقيق السلام من خلال

المفاوضات. ومنذ عام ٢٠١١، حذر الرئيس أوباما والوزير كيري مرارا – علنا وسرا – من أن عدم إحراز تقدم صوب السلام ومواصلة التوسع الاستيطاني سيعرضان حل الدولتين للخطر وسيهددان هدف إسرائيل المعلن المتمثل في البقاء دولة يهودية وديمقراطية. وعلاوة على ذلك، وخلافا لما حدث في عام ٢٠١١، فإن قرار اليوم يدين العنف والإرهاب والتحريض، التي تشكل أيضا مخاطر جسيمة للغاية على حل الدولتين. إن قرار اليوم يجسد اتجاهات ستقضي بصفة دائمة على أمل حل الدولتين إن ظلت على مسارها الحالي.

ولم تتخذ الولايات المتحدة خطوة التصويت مؤيدة للقرار لأنه يركز بشكل ضيق جدا على المستوطنات، بينما نعرف جميعا – أو ينبغي أن نعرف – أن عوامل أخرى كثيرة تسهم إسهاما كبيرا في التوترات التي تديم النزاع. ولنكن واضحين. حتى لو تم تفكيك كل مستوطنة من المستوطنات غدا، فإن السلام سيظل بعيد المنال دون أن يقر الجانبان بالحقائق المزعجة ويقوما بخيارات صعبة. تلك حقيقة لا جدال فيها. بيد أنها حقيقة كثيرا ما يغفلها الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء المجلس.

وبالنسبة للقادة الفلسطينيين، فإن ذلك يعني الإقرار بالحقيقة الواضحة بأن التحريض على العنف، وتمجيد الإرهابيين، وازدياد التطرف العنيف، علاوة على قتلها للأرواح البريئة، تقوض آفاق السلام، مثلما يبين القرار بشكل واضح تماما. وقد شهدت آخر موجة من العنف الفلسطيني ارتكاب الإرهابيين لمئات الهجمات، بما في ذلك دهس جموع المدنيين الأبرياء بالسيارات وطعن الأمهات أمام أطفالهن. ومع ذلك، بدلا من أن تدين حركة حماس وغيرها من الفصائل المتطرفة بل وحتى بعض الأعضاء من حركة فتح تلك الهجمات، فإنها أشادت بالإرهابيين كأبطال واستخدمت وسائط التواصل الاجتماعي لتحريض الآخرين على السير على خطاها القاتلة.

وفي حين أن الرئيس عباس وقادة حزبه قد أعربوا بوضوح عن معارضتهم للعنف والإرهاب والتطرف، فإنهم لم يقوموا في كثير من الأحيان بإدانة هجمات محددة أو إدانة الثناء على الجناة.

وتصويتنا اليوم لا يقلل بأي حال من التزام الولايات المتحدة الثابت والمنقطع النظير بأمن إسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. ولم نكن لندع القرار يصدر لو لم يعالج أيضا الإجراءات السلبية من جانب الفلسطينيين.

وعلينا أن نقر بأن إسرائيل تواجه تهديدات خطيرة للغاية في المنطقة المجاورة لها. ويحق للإسرائيليين الشعور بالقلق والتأكد من عدم وجود ملاذ آمن للإرهاب في المنطقة المجاورة لهم مباشرة.

وقد أبدى الرئيس أوباما وهذه الإدارة التزاما غير مسبوق بأمن إسرائيل ما دام ذلك هو ما نؤمن به ولم يتزعزع التزامنا بذلك الأمن ولن يتزعزع أبدا. وما زلنا – على الرغم من الأزمة المالية وعجز الميزانية القومية – نزيد مرارا حجم التمويل لدعم الجيش الإسرائيلي. وفي أيلول/سبتمبر، وقّعت إدارة أوباما مذكرة تفاهم لتقديم ٣٨ بليون دولار مساعدة أمنية لإسرائيل على مدى السنوات العشر القادمة – وهو أكبر تعهد بتقديم المساعدة العسكرية في تاريخ الولايات المتحدة لأي من البلدان. وكما نوّه رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه، فإن تعاوننا العسكري والاستخباراتي لم يسبق له مثيل. ومع ذلك، نرى أن استمرار بناء المستوطنات يقوض أمن إسرائيل بشكل خطير.

وقد يرى البعض أن تصويت الولايات المتحدة ربما يعدُّ دليلا على تخلينا أخيرا عن حل الدولتين، ولكن لا شيء أبعد من ذلك عن الحقيقة. فليس بوسع أحد التخلي عن حل الدولتين هذا. وما زلنا نعتقد أن هذا الحل هو السبيل الوحيد لتوفير السلام والأمن لدولة إسرائيل من جهة، وتوفير الحرية

والكرامة للشعب الفلسطيني من جهة أخرى. وما زلنا نؤمن بأن باستطاعة الطرفين المعنيين مواصلة هذا المسار إن كان كلاهما صادقا في خياراته ويتحلى كلاهما بالشجاعة لاتخاذ الخطوات التي يتوقع صعوبتها من الناحية السياسية. وفي حين يمكننا أن نشجعهما على ذلك، فإن اختيار هذا المسار واجب عليهما هما في نهاية المطاف مثلما كان عليه الحال دائما. ونأمل بصدق أن يشرعا في اتخاذ تلك الخيارات قبل فوات الأوان.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يكتسي اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أهمية من نواح عديدة، علاوة على كونه لحظة تاريخية في تاريخ مجلس الأمن. فهو أول قرار في نوعه يتخذه المجلس بشأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني في السنوات الثماني الماضية. وهذه هي المرة الأولى التي يعرب فيها مجلس الأمن عن رأيه بكل وضوح ويجهر بما هو حقيقة بديهية: ألا وهي أن مواصلة إسرائيل في بناء المستوطنات سيؤدي شيئا فشيئا إلى تقويض إمكانية بناء دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب في أمن وسلام مع إسرائيل. وبالتالي، فقد كان ضروريا أن يذكر مجلس الأمن تفاني المجتمع الدولي بصورة جماعية وإجماعية إزاء حل الدولتين وأن يحدد بوضوح التهديدات التي تواجه ذلك الحل. وما لم نعمل بحزم على تحقيق تلك الغاية، سيزول حل الدولتين ويتحول إلى مجرد سراب في الصحراء. وليس هناك بديل موثوق به وبوسعه أن يلبي التطلعات المشروعة لكلا الطرفين.

ولا شك أن بناء المستوطنات الإسرائيلية قد تسارع على مدى العقود القليلة الماضية، ولم يؤدِّ إلا إلى زيادة التوترات الميدانية وإلحاق مزيد من الضرر بالمجتمع الدولي. ويندرج بناء المستوطنات غير المشروعة بموجب القانون الدولي ضمن سياسة متعمدة تهدف إلى وضع السكان، بما في ذلك المجتمع الدولي، أمام الأمر الواقع في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهي سياسة تستمر بمظاهر مختلفة، بما في ذلك توسيع المستوطنات خارج الخط الأخضر، بما في ذلك في القدس الشرقية، وضم المنطقة جيم بحكم الأمر الواقع، والنقل القسري للسكان، وهدم المنازل والبنى التحتية الفلسطينية، وفرض القيود المفروضة على الوصول والتنقّل، وبناء الجدار إلى ما وراء حدود عام ١٩٦٧. وهذه السياسة ليست غير مشروعة بموجب القانون الدولي فحسب، بل تهدد أيضا آفاق إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، وهي أفضل ضمان للأمن الإسرائيلي والتوصل إلى حل دائم للنزاع. وتلك هي الرسالة التي سعت فرنسا إلى إرسالها اليوم عبر التصويت مؤيدين للقرار.

وفي حين أن المستوطنات هي التهديد الرئيسي لحل الدولتين في الميدان، إلا أنها ليست التهديد الوحيد للأسف. فما تزال أعمال العنف والتحريض على العنف والإرهاب تقوض أيضا فرص رؤية دولتين – إسرائيل وفلسطين – تتعايشان سلميا في يوم ما. فهي تقوض الثقة والحوار بين شعبين يجب عليهما أن يجدا سبيلا للعيش معا. وفي ذلك الصدد، يكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إدانته القوية لجميع أعمال الإرهاب والتحريض على العنف وجميع الهجمات المتعمدة على المدنيين. ويدعو القرار السلطة الفلسطينية إلى أن تواصل بذل قصارى جهدها لإحباط الأعمال الإرهابية.

وبالرغم من أهمية تحديد وتسمية الأخطار التي تهدد حل الدولتين، فإنها ليسا كافيين وحدهما. فمن الضروري أيضا العمل على تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات بعد مضي عامين من الجمود. وللإسرائيليين مثلما الحال بالنسبة للفلسطينيين مصلحة حيوية في السلام الذي لا يمكن أن يستند إلا على حل الدولتين فحسب. وذلك هو هدف المبادرة الفرنسية الرامية إلى السعي لاستئناف عملية السلام. وفي ذلك الصدد، قررت فرنسا – في أعقاب الاجتماع الوزاري الهام المعقود في ٣ حزيران/يونيه – تنظيم مؤتمر دولي في

باريس في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، يتمثل هدفه في تقديم إسهامات المجتمع الدولي واستئناف عملية التفاوض وإبرام وتنفيذ اتفاق السلام. ونعلم جميعا بطبيعة الحال، أن الفلسطينيين والإسرائيليين هم وحدهم القادرون على تحقيق السلام من خلال المفاوضات المباشرة.

ويمثّل القرار الذي اتخذناه اليوم ومؤتمر باريس الدولي وجهين لعملة واحدة، ويرمي كلاهما إلى تأكيد التزامنا المشترك بحل الدولتين وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق تلك الغاية. ونأمل أن يكون القرار والمبادرة الفرنسية بمثابة أولى الخطوات الهامة صوب استئناف عملية سياسية ذات مصداقية يتعين علينا السعي إليها بصورة جماعية في الأسابيع والأشهر المقبلة. وخلاصة القول أن القرار هذا ليس نهاية الطريق، إنما هو خطوة تاريخية هامة محتملة في ذلك الطريق الشاق والمضني المؤدي إلى تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. ولنتحمل معا المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا جميعا بالسير على ذلك الدرب.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية باعتماد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٤) وهي على اقتناع بأن ذلك يمثّل فرصة فريدة للمضي قدما بعملية السلام واستعادة الثقة بين الأطراف، في ذات الوقت الذي يمكّن مجلس الأمن من التخلي عن تقاعسه المعتاد عن العمل، وذلك عن طريق إشراكه في بناء بيئة مواتية للمفاوضات بين الطرفين وتأخذ في الاعتبار تطلعات وشواغل كليهما، فضلا عن دعم حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في الحرية وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢).

وبطبيعة الحال، فإن هذا القرار لا يمثّل سوى خطوة أولى فحسب، غير أنها خطوة في الاتجاه الصحيح. ويتسم هذا القرار بالتعقيد الشديد وتعدد العقبات. وهناك حاجة ملحة إلى التصدي بشكل حاسم للتحدي الأكبر لحل الدولتين - استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي المحتلة لدولة فلسطين. فهذه المستوطنات غير المشروعة تنتهك القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني، وذلك بحرمانهم من أراضيهم وتدمير منازلهم ووسائل معيشتهم وتقييد تنقلّهم الحر، علاوة على انتقاص حقهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولذلك السبب يجب على المجلس أن يعلي صوته بالرفض القاطع لهذه المشكلة الرهيبة. وقد أنيط بالأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن التزام وولاية معنيين بحماية السلام والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن التزام أخلاقي بدعم قضية فلسطين، نظرا لأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مأساة الشعب الفلسطيني ونكبته.

وهذا هو السبب في أنه يجب أن يُصدر جميع القرارات التي يمكن أن تحمي الأضعف وتُجبر إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي والدخول صراحة في عملية سلام على أساس وجود دولتين. إن القرار الذي اتخذناه اليوم خطوة أولى على الطريق إلى حل تفاوضي سلمي بين فلسطين وإسرائيل بدعم من المجتمع الدولي. ولذلك من الضروري لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وضع حد للسياسات المستمدة من الاحتلال الذي طال أمده لأراضي دولة فلسطين، فضلاً عن الحصار غير الإنساني لقطاع غزة، الذي استمر لما يقرب من عقد من الزمان وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي. تلك هي الشروط الأساسية لتعزيز ما حققناه اليوم والمضي قدماً نحو إيجاد حل سياسي يمكن فيه لفلسطين، بصفتها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة والقدس الشرقية عاصمة لها، أن تعيش في سلام مع إسرائيل ضمن الحدود الآمنة المعترف بها دولياً لما قبل عام ١٩٦٧.

أدرك أعضاء المجلس أن المستوطنات غير القانونية تشكل عقبة منهجية أمام عملية السلام وتهديداً لحل الدولتين. ولذلك أصبح حاسماً بصفة متزايدة أن تتحمل إسرائيل مسؤولياتها وتمتثل للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة التي تحثها على وضع حد لممارسة بغيضة تنكر حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

وعلاوة على ذلك، تؤكد فترويلا مجدداً إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عمن يقوم به وعن دوافعهم. وبنفس القدر من التشديد، ندين استمرار انتهاك الحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي قطاع غزة، الذين لا يزالون محاصرين من قبل إسرائيل، من خلال الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة من جانب القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية.

إننا نرفض عنف المستوطنين المتطرفين ضد السكان الفلسطينيين وسياسات السلطة القائمة بالاحتلال التي تُخضع الفلسطينيين من الرجال والنساء والأطفال للسجن والاحتجاز الإداري غير القانوني. وإننا ندعو مرة أخرى لإطلاق سراح جميع الأطفال القابعين ظلماً في السجون الإسرائيلية.

ومن الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لتغيير هذه الحالة السلبية وضمان تقيد إسرائيل بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. ومع ذلك، فإننا ندرك أن قرار اليوم يفتح الحيز اللازم لاستئناف الحوار والتفاوض بوصفه الوسيلة الوحيدة لحل النزاع الذي كان علامة في تاريخ الشرق الأوسط لما يقرب من ٧٠ عاماً.

ويسرنا أن مجلس الأمن، في نهاية فترة عضويتنا فيه، تحلى اليوم بالرؤية والشجاعة لاتخاذ هذا القرار. ولذلك نعترف بمساهمة الذين شاركوا في هذه النتيجة التاريخية، لا سيما مصر ونيوزيلندا والبلدان التي شاركت في تقديم القرار.

وتؤكد فترويلا من جديد التزامها الذي لا يلين بالسلم والأمن الدوليين وبالقضية الفلسطينية. وسنظل يقظين فيما يتعلق بتطور المهمة التي لا مفر منها للمساعدة على تحقيق تسوية سلمية للنزاع عن طريق التفاوض، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، سوف ندعم في محافل أخرى جميع الجهود والمبادرات الموجهة لتحقيق حل الدولتين وفقاً للقانون الدولي.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بشأن المستوطنات الإسرائيلية وتقدر الدور الهام الذي اضطلع به مقدمو القرار في تعزيز اتخاذه.

ما فتئت قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط. وهي أيضاً السبب الكامن وراء الحالة في المنطقة. إن حماية المصالح الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني هي مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. لقد شهدت السنوات الأخيرة محادثات السلام المتوقفة بين الجانبين، والمستوطنات الإسرائيلية الآخذة في التوسع، والعنف والنزاع المستمرين، واستمرار تدهور الحالة الإنسانية وتزايد التوتر بين فلسطين وإسرائيل، وقد هدد ذلك كله رؤية الدولتين فضلاً عن تهديد السلام والاستقرار الإقليميين.

وما فتئت الصين تدعم المجلس في أداء دوره الواجب بشأن قضية فلسطين. إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي اتخذه المجلس اليوم ذو أهمية من حيث أنه يجسد الطموح والرغبة المشتركين للمجتمع الدولي ويلبي المطلب العادل لفلسطين والبلدان العربية. ونحث إسرائيل على تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بطريقة عملية، وعلى الوقف الفوري لأنشطتها الاستيطانية والتوقف عن هدم المنازل الفلسطينية من أجل تهيئة الظروف لاستئناف محادثات السلام. وتشجع الصين الجانبين على الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل منها، والحفاظ

على الهدوء، وممارسة ضبط النفس والإرساء التدريجي للثقة المتبادلة للعودة إلى مسار مفاوضات السلام.

ما فتئت الصين تؤيد بقوة القضية العادلة للشعب الفلسطيني. وتؤيد الصين الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة كاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها. وترحب الصين وتؤيد جميع الجهود التي من شأنها أن تساعد في تخفيف حدة التوتر بين إسرائيل وفلسطين، وتحقيق حل الدولتين ودعم التعايش السلمي بين الجانبين. إن الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي في تكثيف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حل مبكر وشامل وعادل للنزاع بين البلدين.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) اليوم. إنه أول قرار لمجلس الأمن بشأن قضية إسرائيل وفلسطين منذ أكثر من سبع سنوات. إن اتخاذ القرار أولاً وقبل كل شيء يعزز بشكل واضح اقتناع المجتمع الدولي بأن حل الدولتين لا يزال السبيل الوحيد الممكن صوب تحقيق السلام العربي – الإسرائيلي المستدام.

وكما أبرزت المجموعة الرباعية في تقريرها لشهر تموز/يوليه عام ٢٠١٦، تتداعى أسس السلام – الثقة وحسن النوايا – من جميع الجهات بسبب العنف والتحريض وعمليات الهدم والاستيطان. وفي نهاية المطاف، ما دام الإرهابيون يلقون معاملة الشهداء، فسيكون السلام بعيد المنال. يجب تخليص المنطقة من آفة معاداة السامية والعنصرية ولغة الكراهية. ومن الأهمية بمكان أن تنفّذ القيادة الفلسطينية التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية وأن تواصل جهودها الرامية إلى التصدي للإرهاب والتحريض وتعزيز المؤسسات وتطوير اقتصاد مستدام. وستواصل المملكة المتحدة تزويد السلطة الفلسطينية بدعم مهني في المساعدة على تطوير مؤسساتها الأمنية.

لكن النوايا الحسنة وحدها لن تضمن السلام. إن قرار اليوم هو اعتراف موضوعي بأن حل الدولتين يتبدد. ولأن بناء المستوطنات يقوض آفاق إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي، فهو يُضعف إمكانية حل الدولتين. ومنذ عملية أوسلو في عام ١٩٩٣، تضاعف عدد سكان المستوطنات إلى ٥٧٠ ٠٠٠، بما في ذلك ٨٥ ٠٠٠ من المستوطنين في عمق الضفة الغربية. ويحذر تقرير المجموعة الرباعية من الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة المتمثل في الاحتلال الدائم والنزاع المتواصل. وليس هذا بمستقبل على الإطلاق.

إن المملكة المتحدة صديق عزيز وحميم لدولة إسرائيل. ونحن نرفض جميع الجهود الرامية إلى نزع الشرعية عن إسرائيل أو تقويضها. وإن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض الجزاءات، المتأصلة في ثقافة التحامل على إسرائيل والعداء لها، تشكل عائقاً أمام السلام. ولن تؤيد حكومتي أي قرار يعزز قضية عمليات المقاطعة أو نزع الشرعية بأي شكل من الأشكال.

وبسبب التزامنا الثابت والقوي بأمن إسرائيل – ووجودها كوطن لليهود – صوتنا مؤيدين لقرار اليوم وعملنا بلا كلل لضمان توازن النص النهائي. ونعتقد أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يمثل خطراً واضحاً وماثلاً لرؤيتنا المشتركة لدولتين من أجل شعبين.

إن المملكة المتحدة ترى منذ وقت طويل أن التوسع الاستيطاني غير قانوني، ولا يصب في مصلحة إسرائيل في الأجل الطويل.

ويتخذ قرار اليوم أيضا خطوات هامة ومتوازنة لدعم السلام، أولا وقبل كل شيء، من خلال الدعوة لاتخاذ خطوات

فورية لمنع التحريض وجميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الإرهاب. كما يدعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال التنسيق الأمني القائم، فضلا عن إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح. ثانيا، يدعو القرار كلا الطرفين للعمل على أساس القانون الدولي، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية من أجل بناء الثقة وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام. ثالثا، يدعو القرار جميع الأطراف إلى بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، ويحث على تكثيف وتسريع الجهود الدولية والإقليمية لدعم السلام الشامل.

ولقد رأينا منذ وقت طويل بأن إنجاح المفاوضات يتطلب أن تفضي إلى إقامة إسرائيل آمنة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة، على حدود عام ١٩٦٧ مع الاتفاق على تبادل الأراضي، والقدس عاصمة لكلتا الدولتين، والتسوية العادلة والمنصفة والمتفق عليها والواقعية لمسألة اللاجئين.

وفي الختام، ندرك أن اعتماد القرار لن يغير الحالة على أرض الواقع بين عشية وضحاها. إن عام ٢٠١٧ لن يكون عاما سهلا بالنسبة للقضية الإسرائيلية – الفلسطينية، بعد مرور ٥٠ عاما على حرب الأيام الستة وما تلاها من احتلال قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ومرور ١٠٠ عام على إصدار بلدي لوعد بلفور. ومع ذلك، يجب علينا جميعا الاضطلاع بمسؤوليتنا، بعد أن اضطلع المجلس أخيرا بمسؤوليته اليوم، من أجل تحقيق الأمن الطويل الأجل الذي يستحقه الإسرائيليون، وإقامة الدولة وإنهاء الاحتلال اللذين يطالب بهما الفلسطينيون.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): صوتت أوروغواي مؤيدة للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، اقتناعا منها بأنه قد أتيحت لنا أخيرا بعد مضي ثماني سنوات، فرصة تاريخية للخروج من المأزق الذي وصل إليه المجلس، وهدد بشكل خطير الحل القائم على وجود دولتين، ومفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اعتمد قبل بضع دقائق، يستجيب للنداء المستمر من جانب أعضاء المجلس لتغيير الوضع الراهن السائد وعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، ولا سيما فيما يخص المستوطنات غير الشرعية التي شيدتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إننا نمر بفترة بالغة الأهمية لمستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط والحل القائم على وجود دولتين. ونأمل أن يكون القرار بمثابة نداء موجه لكل من إسرائيل وفلسطين للعمل على الإسراع في استئناف المفاوضات الثنائية في اتجاه تحقيق السلام العادل والدائم، مع أخذ مصالح الطرفين بعين الاعتبار. وتؤكد أوروغواي من جديد دعمها لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في جو من التعاون المتجدد، بدون أي تهديد أو أعمال يمكن أن تهدد السلام. ونؤيد أيضاً الحل القائم على دولتين مستقلتين، اقتناعاً منا بأن ذلك هو الخيار الوحيد الذي يمكن أن يمكّن إسرائيل وفلسطين من التعايش بسلام.

ومن المهم للغاية بالنسبة للسلطات إرسال إشارات سياسية تظهر رغبتها في الخروج من المستنقع الحالي الناجم عن سوء الفهم والكراهية والمواجهات العنيفة. وبالمثل، يجب على كلا الطرفين الامتناع عن اتخاذ قرارات انفرادية من شأنها تقويض الحوار، والامتثال بحسن نية لالتزاماتهما المترتبة عليهما بموجب القانون الدولي وقرارات المجلس.

وتؤكد أوروغواي من جديد استعدادها لمواصلة العمل على تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن والتوصل إلى حل الدولتين اللتين تعيشان في سلام وتعاون.

ونحن مدينون بذلك للعديد من الأجيال من الإسرائيليين والفلسطينيين الذين أرهقتهم العديد من سنوات الصراع.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الوفد الروسي، وأنا واثق من ذلك مثل آخرين كثيرين في القاعة، يشعر بالحيرة إزاء العملية التي أفرزت قرار اليوم ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي حين أنه تم العمل على القرار منذ شهور عديدة، إلا أن العجلة التي صاحبت اعتماده على ما يبدو، لا تعزز غاياته.

لقد شارك بلدنا لسنوات عديدة، في عملية السلام في الشرق الأوسط، أولا بوصفه رئيسا مشاركا لعملية مدريد، ثم كعضو في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وبطبيعة الحال، بوصفه عضوا دائما في مجلس الأمن. وتؤكد تجربتنا بأنه لا يمكن حل هذه المسألة، إلا من خلال إجراء مفاوضات مباشرة وغير مشروطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهذا بالضبط ما أدى إلى عملنا على ترتيب اجتماع خلال شهر أيلول/سبتمبر في موسكو، بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو والرئيس الفلسطيني عباس. وقد كان الجانب الفلسطيني مستعدا للمشاركة في هذا الاجتماع.

واليوم، صوتنا مؤيدين للقرار المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية، مقتنعا بأنه يستند إلى صياغة متوازنة تعكس الموقف العام للمجتمع الدولي بشأن عدم مشروعية النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونعتقد أنه من المهم أن تدين الوثيقة أيضا أعمال العنف ضد المدنيين والأعمال الإرهابية، وتناشد الجانبين إنهاء العنف وخطاب التحريض والاستفزاز، الذي يغذي جو عدم الثقة، والمواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولا شك في أن هذه الأفعال تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين للقضية الفلسطينية.

وسيواصل الاتحاد الروسي العمل على إنعاش المفاوضات، واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية استناداً إلى البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد أهمية العمل المتواصل للمجموعة الرباعية بوصفها آلية فعالة وافق مجلس الأمن عليها في عملية سلام الشرق الأوسط.

ونحيط علما أيضا بأن تقرير المجموعة الرباعية الصادر خلال شهر تموز/يوليه (S/2016/595، المرفق) بشأن الحالة في المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، لا يزال مهما بوصفه إشارة قوية من جانب المجتمع الدولي موجهة لكلا جانبي الصراع. ومن شأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، الإسهام في إعادة عملية السلام إلى المسار السياسي.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يساور اليابان قلق عميق إزاء الجمود الحالي في عملية السلام، ومما يثير قلقنا إمكانية إفلات حل الدولتين من بين أيدينا. لقد كنا ثابتين في موقفنا بأن النشاط الاستيطاني يشكل انتهاكا للقانون الدولي، وبأنه قد أدى باطراد إلى تآكل إمكانية حل الدولتين. وصوتت اليابان، آخذة ذلك بعين الاعتبار، مؤيدة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ومن المهم التزام الطرفين بالقرار المعتمد للتو، من أجل إحراز تقدم ملموس في عملية سلام الشرق الأوسط. ويجب على المجلس أيضا تأكيد التزامه بحل الدولتين ودعم الطرفين تحقيقا لتلك الغاية. ولا تزال اليابان تعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة، إلا عن طريق المفاوضات، ولن تعترف بأي تغيير انفرادي من جانب أي من الطرفين قد يحكم مسبقا على التسوية النهائية.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن اليابان ستواصل الانخراط بشأن هذه المسألة سواء داخل المجلس أو خارجه، بغية تيسير عملية السلام بهدف التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، وبعد عقود من الشلل في مجلس الأمن فيما يخص الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، مارس المجلس أخيرا مسؤوليته القانونية والسياسية والأخلاقية، واتخذ إجراءات فعالة من أجل عكس الاتجاهات السلبية التي تهدد السلام، وحل الدولتين.

وباتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو خطوة تاريخية، فإننا نثبت التزامنا الصادق بالسلام وبحل الدولتين. ونشكر بإخلاص جميع أعضاء المجلس الذين صوتوا مؤيدين للقرار اليوم. كما أثلج صدورنا ضبط النفس المثالي الذي أظهره الأعضاء الدائمون في المجلس. وتقدر ماليزيا أيضا الدعم والتضامن الكاملين من جانب نيوزيلندا والسنغال وفنزويلا في الدفع بالقرار قدما.

ولطالما حذرنا من أن النشاط الاستيطاني يشكل أكبر تهديد منفرد للسلام ولحل الدولتين. إنه نشاط غير قانوني بموجب القانون الدولي، على النحو الذي عززته الفتوى الصادرة في عام ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية وفي شتى القرارات التي اتخذها المجلس. كما أنه يؤدي إلى أعمال عنف من جانب المستوطنين وهدم للمنازل ومصادرة للأراضي، فضلا عن السياسات التمييزية والحرمان من التنمية والبنية التحتية والموارد الطبيعية. وتؤدي عقود من الظلم الهائل والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى إدامة مشاعر الغضب والإحباط في نفوس أولئك الذين ليس لديهم ما يخسرونه، مما يسفر عن زيادة تغذية نزعة التطرف في المنطقة وخارجها.

والتطورات الأخيرة، لا سيما المحاولة السافرة من جانب البرلمان الإسرائيلي لإضفاء صفة الشرعية على البؤر الاستيطانية المقامة على أراض فلسطينية خاصة، جعلت ضرورة تصرف المجلس أكثر إلحاحا. ويجب علينا إرسال إشارة قوية وواضحة مفادها أن الأمر ببساطة غير مقبول. لقد أصلح المجلس اليوم خطأه ليشرع في توجيه الطرفين في الاتجاه الصحيح، بعيداً عن العنف والأعمال المجحفة وغير القانونية. إننا نمنح الأمل للشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني، وغالبيتهم ما زلوا يؤمنون بحل الدولتين، ولا يزالون يرغبون في إحلال السلام. إن هذا ليس نصرا لفلسطين فحسب، بل نصرا لمجلس أمن وللأمم المتحدة ولسيادة القانون وللسلام وللبشرية قاطبة. إنه أيضا نصر للشعب الإسرائيلي الذي ما زال يؤمن بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع الفلسطينيين وجيرانهم العرب. وخلال الأشهر القليلة المقبلة، ينبغي للمجلس أن يواصل ممارسة الضغط على الجانبين لكفالة الامتثال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما نحث جميع الدول الأعضاء على التقيد بالتزاماتها بموجب قرار وقف الأنشطة الاستيطانية.

وبينما يدخل الاحتلال الإسرائيلي عامه الخمسين في عام ٢٠١٧، فإننا بحاجة إلى التفكير مليا في إخفاقاتنا الجماعية على مدار النصف قرن الماضي والتي أدت إلى المأزق الحالي الذي نجد أنفسنا فيه بشأن إمكانية تحقيق حل الدولتين. وبالرغم من أن عملنا اليوم يكتسي أهمية في وقف الأنشطة الاستيطانية، علينا أن ندرك أننا نعالج الأعراض فحسب لا الأسباب الجذرية للنزاع. وفي الأجل الطويل، يجب على المجلس والمجتمع الدولي حشد جهودهما لإنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث، والذي أدى إلى الحفاظ على المشروع الاستيطاني.

ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على تكثيف جهودها من أجل استئناف عملية السلام لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادرات المختلفة، بما في ذلك مبادرة السلام العربية. كما نؤكد من جديد دعمنا لجميع المبادرات الدبلوماسية لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك المبادرة التي قدمتها فرنسا وروسيا.

وأخيرا، وبالرغم من اقتراب عضوية ماليزيا في المجلس من نهايتها، فإننا سنواصل القيام بدور نشط في تهيئة الظروف

اللازمة لتحقيق السلام في المنطقة والدفاع عن حل الدولتين، تمشيا مع موقفنا القائم على المبادئ بشأن القضية الفلسطينية.

السيد مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أنغولا باتخاذ قرار اليوم ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وأود أن أشكر مقدمي مشروع القرار – السنغال وفنزويلا وماليزيا ومصر ونيوزيلندا – على تقديمه إلى المجلس.

لفترة طويلة للغاية، شكل توسيع السلطات الإسرائيلية المستمر للمستوطنات غير القانونية مصدر إحباط ويأس عميقين لدى المجتمع الدولي ككل، الأمر الذي كرس مناخ عدم الثقة والعداء والعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا شك في أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، ولذلك فإننا نجد من المخيب للآمال أن تشكك السلطات الإسرائيلية في ذلك ونعتقد أنه ينبغي تحديد وضعها النهائي في المحادثات بشأن إقامة الدولة الفلسطينية.

إن إقامة الدولة الفلسطينية لن تكون ممكنة إذا تم توسيع المستوطنات؛ وعندها، سيتم القضاء على أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي. ولذلك، فإننا نحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات سلبية أحادية الجانب، من شأنها عرقلة آفاق قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووئام.

واتخاذ المجلس لقرار لا يمثل سوى مساهمة إيجابية في تحقيق السلام والأمن في العالم، وهو الأمر الذي يمثل فضلا عن ذلك العلة الرئيسية لوجود المجلس؛ هذا، إذا أمكن تنفيذ هذا القرار. ويحدوني الأمل في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اتخذناه للتو، بصورة فعالة، لا سيما من جانب جميع الأطراف الرئيسية. وهذا يقتضي وحدة مجلس الأمن، ووحدة الفلسطينيين ووحدة إسرائيل. وفي المقام الأول، يدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى الالتزام بالسلام، ولا سيما من جانب الطرفين الرئيسيين، إسرائيل وفلسطين.

في الختام، أود أن أقول إن القرار ليس فرضا لشروط الأمم المتحدة، بل إنه تدبير من أجل إنقاذ آفاق حل الدولتين. ولذلك، نأمل أن ننظر إلى هذا القرار بالتأكيد باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح، كما كررنا عدة مرات في المجلس.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن اليوم هو يوم هام بالنسبة لمجلس الأمن، كما يشهد التصفيق المدوي في أرجاء القاعة في وقت سابق بعد ظهر اليوم. وقد سرني للغاية أننا تمكنا في الجلسة الأخيرة لهذا العام من اتخاذ خطوة إيجابية للغاية بشأن هذه المسألة الأصعب. ويعبر التصفيق عن الإحباط المكبوت حيال أن المجلس لم يتمكن لفترة طويلة جدا من اتخاذ قرار بشأن المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، بالرغم من التقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام والمنسق الخاص والتي تفيد بأن فرص حل الدولتين آخذة في التلاشي وأن من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ عليها.

وكما ذكرت من قبل، فإن تركيز القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ينصب على المستوطنات: التهديد الرئيسي لإمكانية تحقيق حل الدولتين. ومع ذلك، وكما أشار آخرون، يتضمن القرار أيضا عناصر جديرة بالترحيب بشأن الحاجة إلى وقف العنف والتحريض، ويضع الأساس للعودة إلى المفاوضات. ولا شك في أن الاستيطان الإسرائيلي المستمر في الأرض المحتلة يشكل عقبة كبيرة أمام استئناف المفاوضات وتهديدا خطيرا لقدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على البقاء. وكما قال وزير خارجية بلدي في وقت سابق من هذا الشهر، فإن تلك المستوطنات تنتهك القانون الدولي وأن تلك المستوطنات تخلق أعداء فيما ينبغي أن يكون هناك جيران.

وتبعث كل مستوطنة أملا زائفا في نفوس المستوطنين بأن الأرض ستكون يوما ما جزءا من إسرائيل الكبرى. وكل مستوطنة تغتصب أرضا من الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى منازل أو أراض زراعية أو طرق. ويبعث قرار اليوم برسائل

هامة إلى الطرفين وإلى المجتمع الدولي بشأن سبل المضي قدما. وهو يؤكد من جديد الأهمية المحورية للحفاظ على حل الدولتين بوصفه النموذج الوحيد لدينا لإحلال السلام عن طريق التفاوض.

ويهيئ القرار أيضا الأساس للعودة إلى المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ويؤكد القرار مجددا – عبر الأمم المتحدة بوصفها أقوى جهاز دولي – أن المستوطنات في الأراضي المحتلة تتناقض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي، وتشكّل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام. ويدين القرار أعمال العنف والاستفزاز والإرهاب والتحريض التي دقّت إسفينا بين الجانبين وعمّقت مشاعر العداء وانعدام الثقة على كلا الجانبين.

وينبغي أن توفر آلية الإبلاغ التي ينشئها القرار أساسا متينا لهذا المجلس يمكّنه من مواصلة تشجيع الطرفين على المفاوضات بشأن حل الدولتين القابل للبقاء. وندرك أن هناك الكثير مما يستطيع أن يؤديه القرار. ويجب على هذا المجلس التأهب لتقديم دعم إضافي إلى الطرفين، بما في ذلك تحديد معايير للمفاوضات عندما يحين الوقت، غير أننا ركزنا اليوم على ما يمكن تحقيقه الآن وهذا ما يمثله النص اليوم حسبما نعتقد.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): حين قررت السنغال المشاركة في تقديم القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، إلى جانب ماليزيا ونيوزيلندا وجمهورية فنزويلا البوليفارية، فإنها تود أن تكرر تأكيد موقفها المبدئي إزاء المستوطنات غير المشروعة من وجهة نظر القانون الدولي. وفي حين أن عملية السلام ما تزال متعثرة، فإننا نشهد تقدما سريعا في بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبالإضافة إلى إضرارها بفرصة تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن تلك المستوطنات والتوغلات تؤجج العنف الذي يلحق الضرر بالإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، علاوة على تقويض إمكانية تعايش الشعبين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

ويجب علينا – جنبا إلى جنب مع الإسرائيليين والفلسطينيين – الذين نتشاطر معهم التطلعات إلى السلام والاستقرار نفسها بصفتنا أعضاء في المجلس – أن نجد الطريق المؤدي إلى المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سلمي مرضٍ ونهائي للنزاع. ومع ذلك، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنجدد استنكارنا وإدانتنا لأعمال الإرهاب والتحريض على العنف، أيا كان مرتكبوها وبغض النظر عن دوافعهم.

ويؤكد وفد بلدي مجددا الحاجة الملحة إلى استئناف عملية السلام. ولذلك السبب فإننا نشجع المبادرات الجارية، مثل المبادرة الفرنسية والجهود الدبلوماسية كالتي تبذلها مصر والاتحاد الروسي. وتتطلب كل هذه المبادرات في رأينا مزيدا من التنسيق.

ختاما، يجب على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن أولا وقبل كل شيء بوصفه الضامن للسلم والأمن الدوليين العمل معا على حل الدولتين.

وقد استعدنا ثقتنا وإيماننا بهذه القضية بفضل تعليقات الرئيس ماكي سال التي أدلى بها خلال يوم الأمم المتحدة الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

> ”على الرغم من جمود عملية السلام، فما زلت على اقتناع راسخ بأنه يجب مواصلة الجهود وتعزيزها وتكثيفها بغية تحقيق حل الدولتين. وينبغي أن تتمكن الدولتان، إسرائيل وفلسطين، من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن، داخل الحدود المعترف بها دوليا لكلتيهما وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وجهود المجموعة الرباعية“.

وعلى ذلك الأساس، ما تزال السنغال مخلصة لمبادئها وتوجهات سياستها الخارجية، وتواصل أيضا – بصفتها رئيسة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف – المشاركة في الحوار والتشاور من أجل التوصل إلى حل الدولتين.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع مقدمي مشروع القرار على جهودهم، فضلا عن الوفود التي عملت بجهد لتحقيق هذه النتيجة التاريخية. لقد صوتت إسبانيا مؤيدة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لأننا مقتنعون بأنه سيسهم في الحفاظ على حل الدولتين الذي نرى أنه هو الحل الوحيد المؤدي إلى السلام العادل والشامل والدائم للفلسطينيين والإسرائيليين.

وليس في الإمكان تقرير ذلك السلام خارجيا، وإنما ينبغي التفاوض عليه بين الطرفين. ومع ذلك فإن على المجتمع الدولي التزاما بأن يبذل قصارى جهده لدعم التوصل إلى اتفاق بينهما. وقد قام مجلس الأمن بما يتعين عليه فعله بتصويت اليوم. وخلال السنتين الماضيتين، كررت إسبانيا في مناسبات عديدة بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، الإعراب عن موقفها المؤيد لموقف المجلس إزاء قضية فلسطين متى كان الوقت ملائما لذلك، مع اعتماد نص بتوافق الآراء من شأنه أن يمضي قدما بعملية السلام. وقد حان ذلك اليوم بالفعل. ويفي نص القرار الذي اتخذناه اليوم، كما نراه، بالمتطلبات الضرورية. فهو نص متوازن لا يسعى إلى شيئ سوى العمل لصالح السلام.

وكررنا أيضا خلال هذين العامين مرات عديدة وفي هذه القاعة نفسها، الإعراب عن موقف إسبانيا إزاء قضية فلسطين. وما فتئنا نكرر القول بتعارض المستوطنات هذه مع القانون الدولي وأنها تمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق حل الدولتين بحيث تتمكن إسرائيل وفلسطين من العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها لكليهما بصورة متبادلة. وعلاوة على ذلك، ذكرنا أيضا أن التحريض على الكراهية وأعمال الإرهاب لا يستحقان الشجب من الناحيتين الأخلاقية والقانونية فحسب، بل يقوضان أيضا الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويجب إدانتهما بشدة. وينسجم القرار الذي اعتمدناه من فورنا تماما مع ذلك الموقف.

وكما ذكر الأمين العام، بان كي – مون الأسبوع الماضي، في هذه القاعة نفسها أيضا، لم يتخذ مجلس الأمن موقفا بشأن قضية فلسطين سوى مرتين فحسب خلال السنوات العشر الماضية، كانت آخرها قبل ثماني سنوات. ونرحب بكسر هذا الصمت ونرى أن ذلك نتيجة للعمل الذي ما فتئ يضطلع به مجلس الأمن شهرا بعد شهر طوال هذه السنوات. وقد أسهمت إسبانيا في ذلك العمل وليس من دافع لها سوى الرغبة الصادقة في المساعدة في قضية السلام. وستواصل إسبانيا العمل متى اقتضى الأمر ذلك استنادا إلى ذات الدوافع للإسهام في تحقيق سلام عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين، يتوقع له أن يكون نتيجة لاتفاق متفاوض عليه بين الطرفين.

السيد منصور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): هذا يوم قاتم بالنسبة للمجلس. فالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي صوت عليه الحاضرون لتوهم ليس سوى نفاق محض. فبينما يستمر ذبح الآلاف في سوريا، شاء هذا المجلس تبديد الوقت والجهود القيمة في إدانة دولة إسرائيل الديمقراطية لبناء المنازل في الوطن التاريخي للشعب اليهودي. وما فتئنا نقدم الحقيقة المرة تلو المرة إلى هذا المجلس، ونناشد الحاضرين عدم تصديق الأكاذيب الواردة في القرار. وبتصويتهم بـ ”نعم“ مؤيدين للقرار، صوّت أعضاء المجلس بـ ”لا“ في واقع الأمر. وبذلك صوتوا بـ

”لا“ للمفاوضات، وصوتوا بـ ”لا“ للتقدم وللفرصة لتحقيق حياة أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين. وصوتوا بـ ”لا“ لأي إمكانية لتحقيق السلام.

وقال الأمين العام بان كي – مون أثناء مخاطبته لهذا المجلس نفسه قبل أسبوع واحد ”إن لدى الأمم المتحدة حجما غير متناسب من القرارات والتقارير والمؤتمرات التي تنتقد إسرائيل“. وسيضاف قرار اليوم هذا إلى القائمة الطويلة والمخزية من قرارات الأمم المتحدة المناهضة لإسرائيل. وبدلا من أن يضع الأعضاء مسارا إلى الأمام، فإنهم يبعثون رسالة إلى الفلسطينيين مفادها أنه ينبغي لهم أن يواصلوا السير في مسار الإرهاب والتحريض، وأنه يجب عليهم أن يواصلوا أخذ مواطنيهم رهائن لديهم.

والحقيقة المحزنة هي أن تصويت اليوم سيكون انتصارا للإرهاب؛ سيكون انتصارا للكراهية والعنف. وأعضاء المجلس لا يفعلون شيئا سوى الحفاظ على الوضع الراهن من خلال مواصلة تقديم الأعذار للفلسطينيين للتملص من الاعتراف بحقنا في الوجود.

إن العالم يمر بحالة تغيير كبرى، وسيتولى الأمين العام الجديد منصبه قريبا. وأدعو المجلس إلى اغتنام هذه الفرصة لفتح صفحة جديدة، ووضع حد للتحيز والهاجس المتعلق بإسرائيل، ووقف هذه المحاولات التي لا تنتهي لإلقاء اللوم بشأن جميع مشاكل الشرق الأوسط على الدولة الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في المنطقة، وتوضيح الأمر للفلسطينيين بأن السبيل الوحيد للمضي قدما هو إنهاء التحريض والإرهاب والدخول في مفاوضات مباشرة وهادفة مع إسرائيل.

لقد اعتمدت اليونيسكو، قبل شهرين فقط، قرارا سخيفا ينكر العلاقة بين الشعب اليهودي والقدس. واليوم، صوت المجلس، بما في ذلك العديد من الدول الديمقراطية الرائدة في العالم – منارات الحرية – لإدانة دولة إسرائيل. لقد صوت الأعضاء لإدانة الشعب اليهودي على بناء منازل في أرض إسرائيل، صوت الأعضاء لمنعنا من البناء في عاصمتنا التاريخية القدس، قلب الشعب اليهودي وروحه، بهذا القرار. وليلة غد، ستحتفل إسرائيل والمجتمع اليهودي بأسره في جميع أنحاء العالم بيوم حانوكا المقدس. فقبل أكثر من ٢ ٠٠٠ سنة، قام الملك انطيوخوس بنفي الشعب اليهودي من معبدنا في القدس وأصدر مراسيم تحاول فصلنا عن ديننا وتراثنا. ولكننا انتصرنا؛ وقاوم الشعب اليهودي. ونلنا استقلالنا وأعدنا إشعال شموع مينورا في المعابد.

وأسأل كل عضو من أعضاء المجلس الذين صوتوا مؤيدين للقرار: من الذي أعطى الأعضاء الحق في إصدار هذا المرسوم الذي يحرمنا من حقوقنا الأبدية في القدس؟ وهل تجرأ المجلس على إدانة البلدان الأعضاء فيه لبناء منازل في عواصمها؟ هل سيمنع الفرنسيين من البناء في باريس؟ وهل سيمنع الأعضاء الروس من البناء في موسكو؟ وهل سيمنع الأعضاء الصينيين من البناء في بيجين؟ وهل سيمنع الأعضاء البريطانيين من البناء في لندن؟ وهل سيمنع الأعضاء الأمريكان من البناء في واشنطن العاصمة؟

لقد تغلبنا على مراسيم من هذا القبيل خلال فترة المكابيين وسنتغلب على مرسوم الشر الذي صدر اليوم. ولدينا ثقة كاملة بعدالة قضيتنا وصلاح ماضينا. وسنظل دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون والحقوق المدنية وحقوق الإنسان الكاملة لجميع مواطنينا، وسنظل دولة يهودية، نستعيد بفخر أراضي أجدادنا، حيث حارب المكابيون من قمعوهم، وحكم الملك داوود من القدس.

إن هذا الكتاب المقدس، الإنجيل، يتضمن ٣ ٠٠٠ سنة من تاريخ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل. ولا يمكن لأي أحد على الإطلاق أن يغير هذا التاريخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأعرب عن تقدير دولة فلسطين الصادق للجهود المبدئية التي بذلتموها بصفتكم الوطنية، وبصفة إسبانيا رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر.

إن عمل المجلس – في حين أنه قد طال انتظاره – ضروري وهام ويأتي في الوقت المناسب. ويؤكد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اعتمد اليوم، من جديد موقف المجلس منذ عقود طويلة من أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، ليس لها أي سند قانوني، وتشكل انتهاكات صارخة بموجب القانون الدولي، وتحديدا اتفاقية جنيف الرابعة، وتمثل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام، وتقلص على نحو بالغ جدوى حل الدولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإمكانية تحقيقه.

ونعرب عن تقديرنا لجميع أعضاء المجلس الذين أيدوا القرار. فقد اعتمدوا القرار باسم المجتمع الدولي بأسره، بما يجسد توافق الآراء العالمي الطويل الأمد بشأن هذه المسألة. كما يجب علينا أن نعرب عن امتناننا لمقدمي القرار الأربعة، وهم: ماليزيا ونيوزيلندا والسنغال وفنزويلا. فقد عملوا تمشيا مع نداءاتهم المستمرة للعمل من أجل معالجة الوضع الجائر ووقفوا ثابتين في مسؤولياتهم بوصفهم أعضاء في المجلس. كما نشكر أنغولا، وكذلك أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز، لما قدموه من دعم ثابت. وبطبيعة الحال، فإننا نتوجه بالشكر أيضا لإخوتنا في مصر – ممثلة المجموعة العربية في المجلس – على كل ما بذلوه من جهود في جميع مراحل العملية. كما أود أن أشكر جميع من أشادوا باعتماد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) هنا في القاعة، والملايين الذين أشادوا به في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في دولة فلسطين.

لقد قدمنا على مر السنين عددا لا يحصى من الطعون إلى المجلس ليقوم بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، اقتناعا منا بدوره المحوري وبسيادة القانون الدولي، وإصرارا على ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة لمواجهة قمع إسرائيل للشعب الفلسطيني والاستعمار المتعنت لأرضنا تحت احتلالها الأجنبي الذي دام لنصف قرن. وسعت الطعون التي قدمناها، في الأجل القصير، إلى تخفيف معاناة شعبنا، السكان المدنيين العزل المحرومين من حقوقهم وكرامتهم الإنسانية. كما دعت الطعون المجلس إلى الإسهام في قضية السلام في الأجل الطويل – السلام من أجل فلسطين، والسلام من أجل إسرائيل، والسلام من أجل منطقة الشرق الأوسط، والسلام من أجل عالمنا.

ولم نكن وحدنا في تقديم الطعون؛ فقد كررها أعضاء مجلس الأمن أنفسهم والدول والمنظمات وموظفو الخدمة المدنية الدوليون والمجتمع المدني الذين أتوا إلى المجلس يناشدوه التصرف، بما في ذلك على وجه التحديد لمعالجة عدم مشروعية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتآكل الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ واحتمالات التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل.

إن الاختيار الذي اختاره المجلس أخيرا بأن يتخذ إجراء يعد أمرا هاما. وأود أن أكرر: إن اختيار المجلس أخيرا أن يتخذ إجراء أمر هام، بعد سنوات من الشلل، كما أن اعتماد القرار بدعم الأغلبية الساحقة أمر هام أيضا. بيد أن هذه الخطوة تتطلب متابعة يقظة، إذا أريد لها أن تكون مجدية، وذلك لوقف حدوث مزيد من التدهور وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين من أن يتم نقله إلى محفوظات التاريخ. وهناك حاجة إلى بذل جهود عاجلة لعكس مسار الاتجاهات

السلبية الخطيرة على أرض الواقع ولتعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتحرير الشعب الفلسطيني، بمن في ذلك اللاجئين الفلسطينيين، وإعمال حقوقه وتحقيق العدالة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك الهدف المتمثل في تحقيق السلام العربي – الإسرائيلي.

فليس هناك تقريع يحدث، كما ادعت الحكومة الإسرائيلية مرارا وتكرارا – لا من قبل فلسطين، ولا من قبل المجلس، ولا من قبل أي من الذين حثوا المجلس مرارا وتكرارا على اتخاذ إجراء لصالح السلام والأمن. إن ادعاء التقريع قد يتجاوز التجريح بقليل، إذ أن الإجراء الذي اتخذ اليوم ربما يكون قد أتى، في واقع الأمر، بعد فوات الأوان. فبعد سنوات من السماح بالدوس على القانون وللحالة بالاستمرار في دوامة تنازلية، يمكن أن يعتبر قرار اليوم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، عن حق، محاولة أخيرة للحفاظ على حل الدولتين وإحياء مسار السلام للإبقاء على الأمل حيا. وبالنسبة للكثيرين، فإن ذلك يكاد يبدو مستحيلا في هذه المرحلة لأنه قد سمح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بترسيخ احتلالها وواقع الدولة الواحدة مع إفلات مطلق من العقاب، بل ومكافأتها في بعض الأحيان على انتهاكاتها وتعنتها.

وعلى تلك الخلفية، فإن قرارا واحدا من المجلس في ثماني سنوات تقريبا، أمر غير متناسب؛ أنه أمر مخز. غير أن تصويت اليوم يصحح ذلك السجل ويوجهنا إلى مسار جديد.

وحقيقة الأمر أن إسرائيل وحدها هي التي تقوم بتقريع المجلس، وقد سمعت منظومة الأمم المتحدة بكاملها ما قاله الممثل الإسرائيلي عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فقد واصلت إسرائيل، على مدى خمسة عقود – على الرغم من القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وكل القرارات اللاحقة – احتلالها بكل قوة. وقد جزأت مستوطناتها غير القانونية وجدارها أرضنا بشدة، وقوضت تواصلها وعزلت القدس الشرقية – قلب دولتنا وعاصمتها التي لم يعترف المجتمع الدولي قط بضمها ولا يزال يرفضه. وقد تم تدمير القناعات بعقلانية وجدوى وإنصاف حل الدولتين، كما يتجلى في تزايد المشاعر السلبية بين الفلسطينيين، سواء المطوقين والمحاصرين على نحو لاإنساني لما يقرب من عقد من الزمن في قطاع غزة، أو أولئك الذين يقاسون انقضاض الاستيطان وإرهاب المستوطنين اليومي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أو أولئك الذين في الشتات، بمن فيهم الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة، ذوي الصبر الأسطوري، رغم ضعفه، في انتظار العدالة والحل السلمي.

وبالنسبة للادعاءات الوقحة بالتحامل، نقول إن التحامل الوحيد الذي يحدث هو التحيز ضد القانون وضد العقل وضد رؤية الدولتين بوصفه الحل الأنجع لهذا الاحتلال غير القانوني وللنزاع المأساوي المدمر. لقد سمعنا المسؤولين الإسرائيليين وهم يقولون، بالصوت العالي الواضح في فخر جزل، إن: ”حل الدولتين قد مات“ وأنه ”لن تكون هناك دولة فلسطينية“. إننا نشهده في استمرار المخططات الإسرائيلية، بما في ذلك ألاعيب الكنيست، في محاولة لحرف القانون لاستيعاب غير المشروع، وفي الذرائع المستخدمة لمصادرة واستعمار أرضنا وتعميق الاحتلال. إننا نشهده في ازدراء إسرائيل الصارخ للمطالبات العالمية بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون، كما هو متوقع من كل الدول الأخرى في المجتمع الدولي، وبالالتزام أخيرا بمسار السلام. غير أن المجلس اليوم قال، كفى. ونحن نشكر أعضاء المجلس على ذلك.

إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يمثل خطوة ضرورية للتصدي لواحدة من أكثر الجوانب الحاسمة لأطول القضايا المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، لجرح عمره ٧٠ عاما، يستبعد

السلام والاستقرار في منطقتنا، بعواقب بعيدة الأثر، ليس أقلها تأجيج الغضب واليأس الذي يولده الظلم، ولا سيما في أوساط الشباب، الذين لا يرون حاضرا أو مستقبلا، ويؤجج بصورة قاطعة الكثير من الراديكالية والتطرف اللذين تعاني منهما منطقتنا والعالم.

ويجب على مجلس الأمن الوقوف بحزم إلى جانب ذلك القرار، والوقوف إلى جانب القانون والوقوف على الجانب الصحيح من التاريخ. وينبغي ألا تخوفه التهديدات أو التلفيقات السلبية؛ فالمجلس يفعل الصواب باتخاذه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونأمل أن تساعد هذه الدعوة العالمية لوقف الأنشطة الاستيطانية والانتهاكات الإسرائيلية في إرغامها على الامتثال للقانون ونزع فتيل التوتر ووضع حد للعنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض، وعكس الاتجاهات السلبية على الأرض. فهذا أمر حيوي لإنقاذ آفاق السلام.

إننا نأمل – مع قيادة المجلس بالعمل المسؤول، بما في ذلك متابعة التقارير المطلوبة من الأمين العام عن تنفيذ القرار – أن تكون الفترة المقبلة من فترات الجهود الجادة لتحديد مسار لأفق سياسي موثوق به ومساعدة الطرفين على المضي قدما نحو التوصل إلى حل سلمي. إننا نشيد إشادة تامة بالجهود التي تبذلها الدول العربية، في سياق مبادرة السلام العربية، التي تظل تشكل حجر الزاوية للسلام، وبالجهود التي تبذلها فرنسا والمجموعة الرباعية ومصر والاتحاد الروسي. ونأمل أن تكلل تلك الجهود الجماعية، بدعم من المجتمع الدولي، بالنجاح.

وسنظل ثابتين في اعتقادنا بأن السلام – الغرض الرئيسي من إنشاء المنظمة – يستحق أكثر من التشريعات الدولية والعمل الدولي على السواء. ولذلك فإننا نحث على تكثيف الجهود الدولية والإقليمية للتوصل، من دون تأخير، إلى إنهاء للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧ وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية، حيث يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه وعلى العدالة، بما في ذلك إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د – ٣)، ويتمكن أخيرا من العيش في حرية وكرامة، ممارسا حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والمتصلة الأراضي، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل اختتام هذه الجلسة، أعرب عن خالص تقدير وفد إسبانيا لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين، ولموظفي وأفرقة كل منهم وكذلك لأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا. لقد كان هذا الشهر حافلا للغاية، ولم يكن من الممكن تحقيق هذه النتائج من دون مساهمة الوفود وممثلي الأمانة العامة والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين وخدمات الاجتماعات ومهندسي الصوت، فضلا عن ضباط الأمن الذين سهروا على أمن المجلس خلال هذا الشهر يوما بعد يوم.

وإذ أن هذه الجلسة قد تكون آخر جلسة علنية لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعرب، بالنيابة عن المجلس، عن خالص تقدير المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم – أنغولا، وماليزيا، ونيوزيلندا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وأثني على عملهم الشاق ومساهماتهم خلال فترة ولايتهم في مجلس الأمن للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.